



دور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2025)

شهيرة محمد خليفة العربي

المعهد العالي للعلوم التقنية والإدارية - قسم المحاسبة - الرابطة

Alarabee Shaheera@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الدور الذي تلعبه ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية خلال الفترة (2006 – 2025). واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى كنموذج قياسي يتضمن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية كمتغير تابع ويرمز له بـ (TDCCB)، وودائع القطاع الخاص كمتغير مستقل ويرمز له بـ (PSD)، وتم كذلك اختيار الصيغة الدالية المناسبة لهذه الدراسة، واعتمدت الباحثة على البرنامج الإحصائي (SPSS). واستنتجت الدراسة أن زيادة ودائع القطاع الخاص بمليون دينار تؤدي إلى زيادة إجمالي الودائع بمقدار (1.389) مليون دينار، مما يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) لودائع القطاع الخاص على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية الليبية. وأوصت هذه الدراسة الدراسة صانعي السياسة بتقليل الاعتماد على ودائع الحكومة والقطاع العام المتأثرة بتقلبات الإيراد النفطي، والعمل على بناء قاعدة ودائع مستقرة من القطاع الخاص لضمان استقرار السيولة.

Abstract:

This study aims to examine the role of private sector deposits in total deposits held by Libyan commercial banks over the period 2006–2025. To achieve this objective, the study employs the Ordinary Least Squares (OLS) method to estimate an econometric model, with total deposits held by commercial banks (TDCCB) as the dependent variable and private sector deposits (PSD) as the independent variable. The appropriate functional form was selected based on the nature of the data and the objectives of the study, and the analysis was conducted using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The empirical results indicate that a one-million-dinar increase in private sector deposits is associated with an increase of 1.389 million dinars in total deposits held by commercial banks. This finding confirms the positive and statistically significant effect of private sector deposits on total deposits at the 5% significance level, thereby supporting the second hypothesis of the study.



Based on these findings, the study recommends that policymakers reduce reliance on government and public-sector deposits, which are vulnerable to fluctuations in oil revenues, and focus on developing a stable deposit base from the private sector. Strengthening private sector deposits would contribute to enhancing liquidity stability and improving the resilience of Libyan commercial banks to financial and economic fluctuations

استلام الورقة: 2026-01-25 - قبول الورقة: 2026-02-15 - نشر الورقة: 2026-03-02

المقدمة:

تعد الودائع المصرفية أحد أهم مصادر التمويل في النظام المصرفي، وتشكل أداة رئيسية لقياس كفاءة المصارف التجارية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتعتبر ودائع القطاع الخاص من المكونات الأساسية لإجمالي الودائع لدى هذه المصارف، إذ تعكس مدى ثقة الأفراد والمؤسسات في الجهاز المصرفي واستقراره، وتسهم في رفع مساهمة هذا الجهاز في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

ويتباين حجم الودائع من حيث قدرة المصارف على جذب الانتشار وتحريك النشاط الاقتصادي، بتباين السياسات المصرفية المتبعة، والاختلافات في العوامل الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه الدراسة لتحليل مدى مساهمة ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، لتحديد ديناميكية الودائع المصرفية ودور القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في الاقتصاد الليبي.

مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف التجارية في العديد من الدول ومن بينها ليبيا تحديات تتعلق بضعف حجم الودائع وخاصة ودائع القطاع الخاص، مما ينعكس سلباً على مستوى السيولة المتاحة، وقدرتها على تمويل الأنشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من أهمية هذه الودائع في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الدور التمويلي للنظام المصرفي. ومن هنا تبرز مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تسهم ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2025)

فرضية الدراسة:

تستند هذا الدراسة إلى الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ودائع القطاع الخاص وإجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2025).

الفرض البديل H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ودائع القطاع الخاص وإجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2025).



أهمية الدراسة:

1- تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم في تحليل مدى مساهمة ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية خلال الفترة (2006-2025)، مما يساعد في فهم هيكل التمويل المصرفي واستقراره، كما توضح دور هذه الودائع في تعزيز قدرة المصارف على توفير السيولة وتمويل الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى إبراز تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على سلوك المودعين وثقتهم في الجهاز المصرفي.

2- تشكل هذا الدراسة إثراءً للمكتبة العلمية نظراً لقلّة الدراسات السابقة في هذا الجانب.

أهداف الدراسة:

- 1- تحليل مساهمة ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية خلال الفترة (2006-2025)، من خلال دراسة تطورها واتجاهاتها العامة لتحديد دورها في هيكل التمويل المصرفي.
- 2- التعرف على العوامل الاقتصادية والسياسية وسعر الصرف والسياسات النقدية التي تؤثر في حجم ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية مع تفسير سلوك المودعين في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية.
- 3- استخلاص نتائج وتوصيات تعزز دور ودائع القطاع الخاص في دعم السيولة المصرفية، وتحسين كفاءة المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي.

منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى المناهج التالية:

- 1- المنهج الاستقرائي: يستعرض هذا المنهج ما جاءت به الأدبيات السابقة حول متغيرات البحث والنظريات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- 2- المنهج القياسي: عن طريق هذا المنهج ستم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، للتعرف على مدى قوة ودرجة هذه العلاقات إن وجدت، والخروج بنتائج يتم تفسيرها لتنفيذ هذا السياق باستخدام البرامج الإحصائية اللازمة لعملية التحليل. وعليه تم اختيار نموذج قياسي يتضمن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية كمتغير تابع ويرمز له بـ (TDCCB)، وودائع القطاع الخاص كمتغير مستقل ويرمز له بـ (PSD)، وتم كذلك اختيار الصيغة الدالية المناسبة لهذه الدراسة، واعتمدت الباحثة على البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل معرفة دور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولاً: الإطار النظري للقطاع الخاص:

1- تعريف القطاع الخاص:

ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص، تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع.



فقد عرفه البعض بأنه "قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العام". (حشيش، 1992: ص 151)

كما يعرف على أنه "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة". (الكواز، 2008: ص 7)

وتم تعريف القطاع الخاص أيضاً بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها" (عابد؛ ياسين، 2016: 240)

وتم تعريف القطاع الخاص أيضاً بأنه "القطاع الذي يُدار بمعرفة الأفراد ووحدة الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور فيه للأنشطة الاقتصادية، وتسعى الوحدات المكونة له إلى تحقيق أقصى ربح ممكن". (أبو سخيلة، 2015: ص 76)

أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص يشمل المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة". (الكواز، 2009: 10)

2- أهداف القطاع الخاص

إن أهداف القطاع الخاص المالية، الاقتصادية، والسياسية في مجملها تجتمع بغرض إبراز مكانته في دفع العجلة التنموية المحلية.

(عبد العزيز، 2013: 174)

أ. تحسين نوعية المنتجات والخدمات.

ب. الفعالية في اتخاذ القرارات.

ج. التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بغرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير

د. الاستفادة من الشركات الأجنبية.

هـ. تخفيض العجز في ميزانية الدولة أي التقليل من الأعباء، وذلك بسبب الأموال الموجهة للقطاعات غير الناجحة.

و. خلق بيئة أكثر ملاءمة للاقتصاد المحلي وجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

3- خصائص القطاع الخاص

من أهم خصائص القطاع الخاص ما يلي: (عابد؛ ياسين، 2016: ص 240)

أ. السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.

ب. القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.

ج. يمتاز القطاع الخاص أيضاً، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقة بعكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.

د. تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.



هـ. يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

و. توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجيته.

ز. وضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساساً في الوصول إلى أقصى ربح.

4- أقسام القطاع الخاص:

ينقسم القطاع الخاص إلى قسمين: (أبو سخيلة، 2015: ص 76)

أ. قطاع خاص منظم: وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في تعاملاته حسابات نظامية.

ب. قطاع خاص غير منظم: وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية. ويُعرف أيضاً بأنه القطاع الذي يشمل جميع المنشآت التي لا تمثل للوائح الدولة التي تضم التسجيل الرسمي للمنشآت، الالتزام الضريبي، الامتثال لقانون العمل المعمول به في الدولة، وأيضاً يمكن تسميتها بتلك الأنشطة التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي ولكنها لا تدخل في حسابات الدولة.

5- مبررات الاهتمام بالقطاع الخاص:

إن ما تتصف به مؤسسات القطاع العام من أداء غير مرضي يعتبر من أهم المبررات التي وقفت وراء الاهتمام بالقطاع الخاص، حيث أخذت الحكومات في السعي جاهدة إلى إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ومن المبررات للاهتمام بالقطاع الخاص ما يلي: (أبو سخيلة، 2015: ص 77)

أ. قدرة القطاع الخاص على توفير إدارة أكفأ، مما يسهم باستخدام أفضل للموارد، ويعمل على تحسين أداء المؤسسات، الأمر الذي سوف يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، والتحفيز على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع المربحة.

ب. خلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل.

ج. قدرة القطاع الخاص على توفير الحوافز المجزية لعنصر العمل، بما يرفع الكفاءة الإنتاجية والجودة في الأداء.

د. تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة من حيث تمويل المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض لها.

هـ. تضائل قدرة الحكومات على التوسع في الاستثمار ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية.

و. الخسائر الكبيرة التي تواجهها مؤسسات القطاع العام والتي تسهم بشكل ملحوظ في عجز الموازنة.

ز. عدم وجود كوادرات في القطاع العام قادرة على إدارة مشروعاته بعقلية استثمارية.

ح. تعاني مؤسسات القطاع العام من تدني الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد.

6- العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم العوامل المحددة لنمو

القطاع الخاص ما يلي: (شعيب؛ عبد الرزاق، 2010: ص 139)



- أ. معدلات نمو اقتصادي مقبولة: حيث أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا إيجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
- ب. القروض الاستثمارية: إن المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فإن توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص خاصة في الدول النامية.
- ج. الإنفاق الحكومي: يؤثر الإنفاق الحكومي بشكل إيجابي على مشاريع القطاع الخاص، فالزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمارات وأي نقص في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبًا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية المشاريع الجديدة.
- د. السياسة الضريبية: تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص من خلال تأثيرها على الدخل المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، كما أن الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات.
- هـ. الاستقرار السياسي والأمني: والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان اتجاه المستقبل، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال الخواص إلى سحب أو توقيف مشاريعهم التنموية.
- و. الاستقرار التشريعي: إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكنها من استقطاب المزيد الاستثمارات الخاصة، وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات وغموضها يثبط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فعدم التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري الخاص.
- ز. البنية التحتية المادية والاجتماعية: وتتمثل هذه البنية التحتية في الطرقات والطاقة والموانئ بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصفة عامة مؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة. فتوفر بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية عمليات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما التعليم والصحة، ترسي الدعائم لتطوير القطاع الخاص.

ثانياً: الإطار النظري للمصارف التجارية

1- تعريف المصارف التجارية:

تم تعريف المصارف التجارية بأنها "تلك المؤسسات المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقدرها المصرف المركزي"

كما تم تعريف المصرف التجاري بأنه "مؤسسة مالية يلتقي فيها عرض النقود والطلب عليها، وهي منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع والإقراض، وهي تقبل النقود كوديعة وتحترم طلبات مودعيها في سحبها". (خلف الله، 2007: ص 7)



كما تم تعريفه بأنه "الموقع الآمن لادخار المال الفائض عن الحاجة فيه وعادة يدفع المصرف فوائد سنوية على أصل المال المدخر وفي حالة عدم تحريك المال المدخر لفترة حيث يتفق عليها ويمكن عندئذ أن تكون الفائدة مركبة" (هشام، 2002: ص 90) وعرف القانون المصارف التجارية وفقاً للأعمال المصرفية بأنها: (سمحان، 2010: ص 106)

أ. مؤسسات قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان وأي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالاً مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية.

ب. مؤسسات مالية: لأنها تتعامل في الأموال أخدأ وعطاءً، اقتراضاً وإقراضاً، استئجاراً وتأجيراً

ج. مؤسسات وسيطة: لأنها تقوم بالوساطة بين الجمهور المدخرين والمستثمرين (أي أنها تقوم بإيصال النقود من وحدات الادخار إلى وحدات العجز).

2- أهمية المصارف التجارية:

تظهر أهمية الودائع حديثاً بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى وفورات الحجم الكبير. وتتمثل أهمية المصارف التجارية في الآتي: (مهدي؛ علي، 2023: ص 10)

أ. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب، والعكس صحيح، بالشروط والمدة الملائمة لكليهما، وبدون المصارف تكون المخاطرة أكبر؛ لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

ب. نظراً لتنوع استثمارات المصارف، فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.

ج. يمكن للمصارف؛ نظراً لكبر حجم أرصدها أن تدخل في المشاريع طويلة الأجل.

د. إن وساطة المصارف تزيد من سيولة الاقتصاد، بتقديم أصول قريبة من النقود، تدر عائداً، مما يقلل الطلب على النقود.

هـ. تمتلك المصارف التجارية أصولاً مالية متنوعة المخاطر، وعوائد وشروط مختلفة للمستثمرين، وتكون بذلك مستوعبة لجميع الرغبات ومستجيبة لها.

3- خصائص المصارف التجارية:

تتميز المصارف التجارية بخصائص تجعلها مختلفة عن بقية المصارف هي: (الجنابي، 2008: 110)

أ. إن المصارف التجارية كالمؤسسات المالية الوسيطة تقوم بقبول ودائع ومنح القروض، ولكن المصارف التجارية بخلاف المؤسسات المالية الوسيطة تسمح لأصحاب الودائع بالسحب عليها من خلال الشيكات، ويترتب على ذلك أن تكون الالتزامات على المصارف التجارية في صورة ودائع، هي التزامات قصيرة الأجل لإمكانية السحب عليها بالشيكات، وهي تعتبر جزء من عرض النقد، في حين أن المؤسسات المالية الوسيطة غير المصارف التجارية لا تمنح المودعين هذه الإمكانية.

ب. إن المصارف التجارية تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة، من خلال قيام المصرف بعمليات منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية، فالمصرف عندما يمنح العميل قرضاً يفتح له حساب جاري ويستطيع العميل السحب عليه، والودائع الجارية الجديدة التي تشكل مدفوعات فورية لم تكن في الأصل، ولذلك فإن جزءاً من ودائع المصارف التجارية يتداول على شكل مدفوعات فورية وتعتبر



جزءاً من عرض النقد. وفي الدول المتقدمة والدول ذات العادات المصرفية المتطورة، تمثل الودائع الجارية جزءاً مهماً من عرض النقد بالمعنى الضيق، وهذا يعني للمصارف التجارية دوراً مهماً في التأثير على عرض النقد، حيث تزيده إذا منحت قروض وأوجدت ودائع جديدة، وتحفظه إذا سلكت الاتجاه المعاكس. في حين أن المؤسسات المالية الوسيطة كمصارف التنمية الصناعية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، هي كذلك تقبل الودائع وتمنح القروض، ولكن القروض التي تمنحها مساوية للودائع أو الأموال التي اقترضتها، ولذلك فهي لا تمنح قروض أكثر من الأموال التي لديها، وبالتالي لا تستطيع خلق ودائع جديدة كمصارف التجارية، لأن الديون على المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية هي ليست وسائل دفع فورية، إذ لا يمكن السحب عليها بالشيكات كما هو الحال في المصارف التجارية.

ج. تمثل الودائع الجارية أحد المصادر المهمة من مصادر أموال المصارف التجارية، وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها بصورة فورية ودون إشعار مسبق، في حين أن الجزء الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخرى لتأخذ في شكل ودائع تستحق حين الطلب، بل هي أموال تمكث فترة أطول في هذه المؤسسات، وهذا يعني أن المطلوبات على المصارف التجارية هي قصيرة الأجل، مما يفرض على المصارف التجارية أن تحقق الانسجام المطلوب بين السيولة والربحية والأمان عند استثمار أموالها.

4- وظائف المصارف التجارية:

تطورت وظائف المصارف التجارية بتطور المجتمعات وحاجاتها الاقتصادية فتتقسم إلى قسمين وظائف تقليدية ووظائف حديثة، وقد سميت كذلك بسبب تزامن هذه الوظائف مع التطور التاريخي لعمل المصارف وهذه الوظائف هي: (حداد؛ هدلول، 2005: ص 145)

أ. الوظائف التقليدية:

- منح القروض: تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيس للمصارف التجاري، حيث كانت تمنح القروض المختلفة إلى جمهور المتعاملين معها رغم تفضيلها تاريخياً لمنح القروض قصيرة الأجل.

وتعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم، لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءاً رئيساً من عمل المصارف وحتى سنوات قليلة مضت، حيث أن المصارف تستخدم مفاهيم منح القروض إلى مفهوم أو وظيفة استثمار موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة.

- قبول ودائع على اختلاف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية أو تقريباً (75%) من هذه المصادر.

ورغم تنوع أشكال الودائع التجارية وظهور أشكال جديدة إلا أن الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية تشكل الجزء الرئيس من هذه الودائع.

ب. الوظائف الحديثة:

وسميت كذلك بسبب السبق التاريخي لظهور الوظائف التقليدية، وكذلك بسبب اختلاف هذه الوظائف وتغيرها مع التطورات الاقتصادية وباختلاف المجتمعات التي نشأت بها وباختلاف البيئة التشريعية التي ساعدت على ظهورها وإغنائها.



ورغم أن معظم التشريعات تأتي بعد ظهور الخدمات أو الأعمال الجديدة للمصارف التي بررت هي بدورها وجود الحاجة لتشريع لتنظيم هذه الأعمال إلا أنه يمكن إجمال مجموعة من الخدمات (الوظائف) جديدة للمصارف التجارية غير التقليدية كالتالي:

- ممارسة نشاط تأجير الأصول.
- إدارة الاستثمارات لحساب العملاء.
- تقديم الاستشارات المالية لعملائها.
- إصدار الأوراق المالية.

5- أهداف المصارف التجارية:

تتمثل أهداف المصارف التجارية في الآتي: (حداد؛ هذلول، 2005: ص 147)

أ. الربحية:

إن أهداف المصرف التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، وليحقق المصرف المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن، وتتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها المصرف، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل بالفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع. ورغم سلبية التزام المصرف بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحاً أم لا، إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات المصرف يحقق للمصرف حافة صافي الفوائد، والتي تتمثل بالفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للمصرف هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكه.

ب. السيولة:

يجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية، وذلك لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لعملاء المصرف.

ويقصد بالسيولة هنا قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقد خلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحبات عملائه، وإلا فإن التعرض لنقص تسديد في السيولة لديه سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف، وقد يؤدي ذلك إلى تدافع المودعين لسحب أموالهم من المصرف مما يؤدي إلى إفلاسه.

وتتأثر السيولة العامة في المصارف التجارية بدرجة ثبات الودائع في المصرف وتركيبها وسهولة عمليات الاقتراض والاستثمارات والآخرى في المصرف، فضلاً عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي المصرفي والادخاري.

ج. الأمان:

ويتمثل هذا الهدف في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين، على أساس صغر رأس المال للمصرف والذي لا يحقق للمودعين الحماية المنشودة لهم. وصغر رأس مال المصرف يعني صغر حافة الأمان للمودعين، وذلك أن أي خسائر يتعرض لها المصرف قد تلتهم بالإضافة لرأس مال المصرف جزء من أموالهم.



وتقوم المصارف التجارية بإدارة الموجودات والمطلوبات لتحقيق الموازنة بين الأهداف المذكورة والذي يحقق لإدارة المصرف فاعلية أكبر في تحقيق أهدافه المتمثلة بزيادة ثروة الملاك.

د. المسؤولية الاجتماعية:

عرفها البنك الدولي بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل، على تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد. (مهدي: علي، 2023: ص 9)

6- أنواع المصارف التجارية:

هناك عدة معايير مستخدمة لتصنيف المصارف من حيث شكل ملكيتها أو جنسيتها أو علاقتها بالدول أو تفرعها أو من حيث طبيعة نشاطها، ويعتبر التصنيف الأخير هو الأكثر شيوعاً وهو وتنقسم المصارف حسب هذا التصنيف إلى: (موسى، 2012: ص 6)

أ. المصارف ذات الفروع:

هي مؤسسات مالية تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة، ولها فروع في المناطق الحضرية داخل البلاد، وتتبع نظام اللامركزية في إدارتها، فلا يرجع الفرع إلى الإدارة الرئيسية إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة المصرف.

ويصنف هذا الفرع بأنه يعمل على النظام الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس قوانين المناطق التي تقام فيها الفروع.

ب. مصارف السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم المصارف ونمو حجم الأعمال التي تمويلها، من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة مصارف منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم لها كافة وحدات السلسلة، ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية

ج. مصارف المجموعات:

هذه المصارف أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة مصارف أو شركات مالية تمتلك معظم رأس مالها، وتشرف على سياساتها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من المصارف طبع احتكاري، وقد انتشرت مثل هذه المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

د. المصارف الفردية:

وهي منشآت صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات تابعة لأشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر في توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة، مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقد في أي وقت وبدون خسائر؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

هـ. المصارف المحلية:



تنشأ المصارف التجارية المحلية لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة، وإذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فإن المصرف المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطة الرقابة على البنوك في منطقة عمله.

المبحث الثاني: تحليل وقياس دور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2025)

من خلال هذا المبحث سوف يتم استخدام المنهج التحليلي القياسي لقياس دور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا، وكذلك بيان نوع وطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة المتعلقة بقياس دور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا.
(Dependents variables)

انطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهميته وأهدافه تم اختيار مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في متغير مستقل ومتغير تابع، وهذه المتغيرات كانت على النحو التالي:

1- المتغير المستقل: (Independent variable)

تمثل المتغير المستقل للدراسة في ودائع القطاع الخاص، ويرمز لها بالرمز (PSD)، وتعتبر من المكونات الرئيسية لعرض النقود بالمفهوم الواسع M2، وتمثل هذه الودائع أجمالي المدخرات التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات غير المالية لدى المصارف التجارية، ويعتمد المصرف المركزي الليبي عليها كمؤشرات أساسية لقياس عمق التوسط المالي ودرجة الثقة في الجهاز المصرفي.

2- المتغير التابع: (Dependent variable)

اعتمدت هذه الدراسة على متغير تابع واحد وهو إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، ويرمز له بالرمز (TDCCB)، باعتباره من المؤشرات الأساسية للسيولة والعمق المالي في الاقتصاد، وهو متغير يتأثر سلوكه واتجاهه بمتغيرات اقتصادية أخرى التي تعرف بالمتغيرات المستقلة مثل ودائع القطاع الخاص.

ثانياً: مصادر الحصول على بيانات الدراسة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية عن الفترة (2006-2025م) من مصادرها الرسمية، والمتمثلة في التقارير السنوية لتطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف والصادرة عن إدارة البحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي.

ثالثاً: وصف وتقدير النموذج القياسي للدراسة

من خلال النظرية الاقتصادية يمكن القول إن العديد من المتغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في أي دولة، وعليه تم اختيار نموذج قياسي يتضمن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية كمتغير تابع ويرمز له بـ (TDCCB)، وودائع القطاع الخاص كمتغير مستقل ويرمز له بـ (PSD)، وتم كذلك اختيار الصيغة الدالية المناسبة لهذه



الدراسة، واعتمدت الباحثة على البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل معرفة دور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا، وبالتالي فإن نموذج الدراسة سوف يأخذ الصيغة الضمنية التالية:

$$TDCCB = f(PSD)$$

وبصيغته أخرى

$$TDCCB = B_0 + B_1(PSD) + U_i$$

حيث أن :

TDCCB: إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية

PSD: ودائع القطاع الخاص.

U_i : حد الخطأ العشوائي.

رابعاً: فرضيات نموذج الدراسة عند مستوى معنوية 5%

الفرض الصفري H₀: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (TDCCB) والمتغير المستقل (PSD)، حيث R = 0

الفرض البديل H₁: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (TDCCB) والمتغير المستقل (PSD)، حيث R ≠ 0

إذا كانت Sig (P. value) أكبر من 0.05 نقبل الفرض الصفري H₀

إذا كانت Sig (P. value) أقل من 0.05 نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل H₁.

وللحصول على نتائج التقدير القياسي لدور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (2006 – 2025م)، سوف تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الاختبارات الإحصائية والمتمثلة في الآتي:

1- اختبار معامل ارتباط بيرسون:

يعتبر اختبار معامل ارتباط بيرسون من الاختبارات الإحصائية التي تستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغيرات الكمية، حيث تتراوح قيمته ما بين (1 إلى -1)، فكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود علاقة طردية قوية، وكلما اقتربت القيمة من سالب واحد، دل ذلك على وجود علاقة عكسية قوية، أما إذا كانت القيمة تساوي صفر فهذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

ويوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التابع إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (TDCCB) والمتغير المستقل ودائع القطاع الخاص (PSD).



جدول رقم (1) نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون

Correlations			
		إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	ودائع القطاع الخاص
إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	Pearson Correlation	1	.982**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	20	20
ودائع القطاع الخاص	Pearson Correlation	.982**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	20	20
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

وللتحقق من طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهها، تم إجراء اختبار معامل ارتباط بيرسون بين المتغير التابع (إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية TDCCB) والمتغير المستقل (ودائع القطاع الخاص PSD)، وذلك باستخدام بيانات لسلسلة زمنية حجمها 20 مشاهدة وهذه البيانات صادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

وأظهرت نتائج هذا الاختبار كما هو موضح في الجدول رقم (1) وجود علاقة ارتباط طردية قوية جداً بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (98.2%)، وهذه القيمة المرتفعة تشير إلى أن التغير في المتغير المستقل ودائع القطاع الخاص (PSD) يصاحبه تغير في نفس الاتجاه وبنفس القوة تقريباً في المتغير التابع (إجمالي ودائع المصارف التجارية TDCCB)، كما تبين من الجدول رقم (1) أن هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، حيث ظهرت قيمة الدلالة الإحصائية 0.000 وهي أقل من 0.01، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين ودائع القطاع الخاص وإجمالي الودائع لدى المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ودائع القطاع الخاص تمثل المكون الأكبر من إجمالي ودائع المصارف التجارية في الاقتصاد الليبي، وذلك نظراً لاعتماد الأفراد والشركات على الجهاز المصرفي كقناة رئيسية للدخار في ظل محدودية الاستثمارات الأخرى، وعليه فإن أي زيادة في مدخرات القطاع الخاص تنعكس بشكل مباشر وبنسبة كبيرة على حجم السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية.

2- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج (Adjusted R Square).

يستخدم اختبار معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square) في تفسير التباين في المتغير التابع بعد أخذ المتغير المستقل، والجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار معامل التحديد المعدل.



جدول رقم (2) نتائج اختبار معامل التحديد R^2

Model Summary ^b										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df 1	df 2	Sig. F Change	
1	.98	.964	.962	7936.372	.964	482.8	1	18	.000	1.787
	2 ^a			09		34				
a. Predictors: (Constant), ودائع القطاع الخاص										
b. Dependent Variable: إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية										

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن معامل التحديد (R Square) ظهرت قيمته $R^2 = 96.4\%$ وهذا يعني أن المتغير المستقل و المتمثل في ودائع القطاع الخاص (PSD) تفسر لنا ما قيمته (96.4%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع و المتمثل في إجمالي ودائع لدى المصارف التجارية (TDCCB)، وإن الباقي (3.6%) من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج لم تتم درستها، وهو ما يعكس واقع الجهاز المصرفي الليبي الذي يعتمد بشكل كبير على مدخرات الأفراد والشركات الخاصة كمصدر رئيسي للسيولة.

3- اختبار نموذج الانحدار المقدر.

يستخدم تحليل الانحدار المقدر للوقوف على طبيعة واتجاه الأثر بين ودائع القطاع الخاص (PSD) كمتغير مستقل و إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (TDCCB) كمتغير تابع. ويهدف الاختبار إلى معرفة إشارة العلاقة هل هي موجبة أم سالبة، وكذلك قياس نسبة مساهمة المتغير المستقل (PSD) في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (TDCCB). ويستعرض الجدول رقم (3) نتائج تقدير معاملات النموذج المقترح.



جدول رقم (3) نتائج اختبار نموذج الانحدار المقدر

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	20295.335	3384.957		5.996	.000
	القطاع ودائع الخاص	1.389	.063	.982	21.973	.000
a. Dependent Variable: إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية						

من خلال نتائج الجدول رقم (3) يتضح الاتي :

نموذج الانحدار المقدر قيد الدراسة ظهر بالصيغة التالية:

$$TDCCB = 20295.3 + 1.389 (PSD) + UI$$

ومن النموذج نلاحظ أن

الحد الثابت $B_0 = 20295.3$ قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة. أما معامل الانحدار $B_1 = 1.389$ قيمته أكبر من الصفر وله إشارة موجبة، وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.000.

وتشير إشارات معاملات الانحدار على وجود علاقة طردية بين ودائع القطاع الخاص و إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، حيث أن الزيادة في ودائع القطاع الخاص بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بمقدار المعلمة والبالغة (1.389).

4- اختبار المعنوية الجزئية للنموذج (t . test) .

يستخدم هذا الاختبار لتحديد أيًا من المعاملات التي تكون معنوية ولها تأثير على النموذج، وبالرجوع إلى نتائج التقدير القياسي لاختبار (t) بالجدول السابق، يتضح لنا أن ودائع القطاع الخاص معنوية إحصائية ولها تأثير على النموذج، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 21.973، و (P. value) = 0.000 وهي أقل من 5%، وهذا يدل على أن إجمالي ودائع المصارف التجارية الليبية تتأثر بودائع القطاع الخاص، مما يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على (يوجد أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 5% لودائع القطاع الخاص على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا خلال فترة الدراسة).

5- اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر F) .

يستخدم اختبار F لمعرفة معنوية نموذج الدراسة، حيث يعمل هذا الاختبار على الفروض الإحصائية التالية :

الفرض العدمي H_0 : نموذج الانحدار غير معنوي.

الفرض البديل H_1 : نموذج الانحدار معنوي .

والجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر F) .

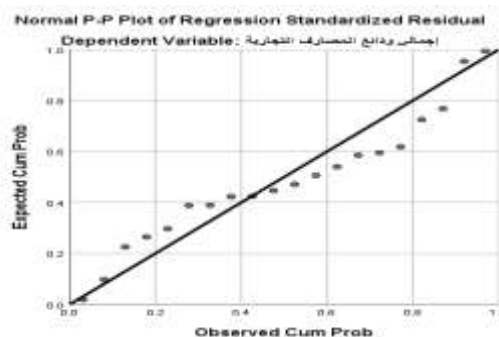
جدول رقم (4) نتائج اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر F) .

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	30411779468.145	1	30411779468.145	482.834	.000 ^b
	Residual	1133748035.865	18	62986001.992		
	Total	31545527504.009	19			
a. Dependent Variable: إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية						
b. Predictors: (Constant), وودائع القطاع الخاص						

يتضح من الجدول رقم (4) أن القيمة الاحتمالية P. value تساوي (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي H_0 القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرض البديل H_1 الذي ينص على أن نموذج الانحدار معنوي ويختلف عن الصفر.

6- اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي Normality test.

تمت دراسة اعتدالية التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار بالطريقة البيانية، وسوف يتم فحص العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية، بحيث إذا كانت النقاط تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، ففي هذه الحالة يقال إن الأخطاء تتوزع طبيعياً، أما إذا تمكنا من رصد نمط معين لتوزيع هذه النقاط في هذه الحالة يقال أن الأخطاء لا تتوزع توزيعاً طبيعياً. والشكل البياني رقم (1) يوضح لنا اعتدالية التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية





من خلال الشكل رقم (1) الذي يوضح اختبار اعتدالية توزيع البواقي المعيارية لنموذج الانحدار المقدر باستخدام مخطط الاحتمال الطبيعي P-P Plot ، يتضح أن النقاط الممثلة للبواقي تتوزع بشكل متقارب حول الخط القطري الممثل للتوزيع الطبيعي النظري، مع وجود انحرافات طفيفة وغير منهجية عند طرفي التوزيع.

وبناءً على ذلك نستنتج أن بواقي نموذج الانحدار تتوزع توزيعاً طبيعياً تقريباً، مما يحقق أحد الفروض الأساسية لطريقة المربعات الصغرى.

7- اختبار الاستقلال الذاتي للبواقي (Durbin – Watson) .

إن وجود مشكلة الارتباط الذاتي تعني أن بواقي نموذج الانحدار غير مستقلة ، وهذا يعني أن نتائج اختبارات (T, F, R^2) أكبر من قيمتها الحقيقية وبذلك يكون قرار توافق نموذج الانحدار مشكوك في صحته.

ومن نتائج الجدول رقم (4) يتضح لنا أن قيمة $WD = 1.787$ ، ولمعرفة هل توجد مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه، تم استخراج القيم الحرجة من جدول القيم الحرجة لـ WD عند مستوى معنوية 5% ، حيث ظهرت القيمة الدنيا ($dl = 1.201$) والقيمة العليا ($du = 1.411$) ، وبما أن قيمة إحصاء WD المحسوبة $= 1.787$ سوف يتم التعويض وفقاً للقاعدة الأتية ($2 < WD < du$) بقيم (WD, du) نحصل على الآتي :

$(2 < 1.787 < 1.411)$ وعليه فإن قيمة $WD = 1.787$ تدل على أن المعادلة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 5%.

الخاتمة:

أولاً/ النتائج

بناءً على التحليل القياسي لنموذج دور ودائع القطاع الخاص في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (2006-2025م)، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. أظهر اختبار معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة طردية قوية جداً بين ودائع القطاع الخاص وإجمالي الودائع، حيث بلغت قيمته (98.2%)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (1%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن (98.2%) من التغير في اتجاه إجمالي الودائع يتماشى مع التغير في ودائع القطاع الخاص، مما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

2. يبين اختبار معامل التحديد المعدل أن المتغير المستقل ودائع القطاع الخاص (PSD) تفسر ما نسبته (96.4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (TDCCB)، وهذا يعكس أن الجهاز المصرفي الليبي يعتمد بشكل شبه كلي على مدخرات القطاع الخاص كمصدر رئيسي للسيولة.

3. أظهر نموذج الانحدار المقدر أن معامل ودائع القطاع الخاص (PSD) بلغ (1.389) وهو موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (21.973) وقيمة $Sig = 0.000$ ، وهذا يعني أن زيادة ودائع القطاع الخاص بمليون دينار



تؤدي إلى زيادة إجمالي الودائع بمقدار (1.389) مليون دينار، مما يثبت صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص على وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) لودائع القطاع الخاص على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية الليبية.

4. أكد اختبار فيشر F أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (482.834) وقيمة Sig = 0.000 وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن نموذج الدراسة قادر على تفسير العلاقة بين المتغيرين وليس ناتجاً عن الصدفة.

5. أثبت اختبار اعتدالية البواقي P-P Plot أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً تقريباً، كما أثبت اختبار Durbin-Watson أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمته (1.787)، مما يعزز مصداقية النتائج الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة.

ثانياً / التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

1. نظراً للدور المحوري لودائع القطاع الخاص في تشكيل السيولة المصرفية، يوصى المصرف المركزي الليبي بوضع استراتيجيات لزيادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي وتشجيع الأفراد والمؤسسات على إيداع مدخراتهم في المصارف بدلاً من الادخار خارج المنظومة المصرفية.

2. على المصارف التجارية العمل على تطوير أدوات ادخارية واستثمارية جديدة تتناسب مع احتياجات القطاع الخاص، مثل حسابات التوفير ذات العائد، وشهادات الإيداع، للعمل على جذب المزيد من الودائع وزيادة قاعدة السيولة المستقرة.

3. بما أن (96.4%) من إجمالي الودائع يفسرها القطاع الخاص، توصي الدراسة صانعي السياسة بتقليل الاعتماد على ودائع الحكومة والقطاع العام المتأثرة بتقلبات الإيراد النفطي، والعمل على بناء قاعدة ودائع مستقرة من القطاع الخاص لضمان استقرار السيولة.

4. في ضوء الأثر الكبير لودائع القطاع الخاص على إجمالي الودائع، توصي الدراسة بتوجيه هذه السيولة المجمعة نحو تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية، بدلاً من حصرها في تمويل الاستهلاك أو أذون الخزنة، وذلك لتعزيز الأثر التنموي للودائع.

المراجع:

- 1- أحمد الكواز، بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص، المعهد العربي للتخطيط، العدد (28)، 2008.
- 2- أحمد الكواز، بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية – تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.
- 3- أكرم حداد؛ مشهور هذلول، النقود والمصارف - المدخل النظري، الطبعة الأولى، 2005.
- 4- إيناس إبراهيم موسى، تقييم أداء المصارف التجارية، مشروع تخرج غير منشور، كلية المحاسبة، جامعة غريان، 2012.
- 5- بؤبؤة شعيب، مولاي لخضر عبد الرزاق، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد (07)، جامعة المسيلة، 2010.
- 6- جبر هشام، المدخل للعلوم المالية والمصرفية، منشورات بيت المقدس، 2002.



- 7- جميل الجنابي، رمزي ياسين ارسلان، النقود والمصارف والنظرية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، دار الأوائل، 2008.
- 8- حسين محمد سمحان، اقتصاديات النقود والمصارف، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع 2010.
- 9- خيرة بن عبد العزيز، "الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2013.
- 10- سعد سالم سعد خلف الله، دور المصارف التجارية العاملة في ليبيا في تمويل التنمية الاقتصادية، مشروع تخرج غير منشور، كلية المحاسبة، جامعة غريان، 2014.
- 11- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية – دراسة حالة الجزائر، جامعة تبارت، 2016.
- 12- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1992.
- 13- كمال جمال أبو سخيلة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والاسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني (1996 – 2013)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.
- 14- مروى صالح مهدي؛ مريم عباس علي، المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مشروع تخرج منشور، جامعة بابل، 2023.